

تمهيد

في خضم التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربي، ونتيجة لها: لم تُعدِ العلاقة بين الإسلاميين وقضايا نُظْم الحكم والسياسة مجردَ مسألةٍ نظريّةٍ؛ بل أضحت خاضعة للممارسة الميدانية الواقعية بامتياز؛ إذ تطور الأمر من جدل وتنظير داخل الأروقة الفكرية والسياسية إلى طرح مشروع وبرنامج حيوي على أرض الواقع حول كيفية إدارة نُظْم الحكم بفكر وفقه سياسيٍّ إسلاميٍّ، عزّز من ذلك وصولُ بعض التيارات الإسلامية إلى السلطة، أو مشاركتها فيها بشكل أكبر مما كانت عليه، غير أن الممارسة السياسية لهذه التيارات أظهرت تعثرها وضعف إمكانياتها وقدراتها على تبني برنامج سياسي متطور قادر على استيعاب الواقع على تناقضاته، والآخرين على اختلاف توجهاتهم، ومن ثم أخذت تلك الأزمة - أزمة العلاقة بين الدين والسياسة - في إعادة إنتاج نفسها من جديد بأنماط وأشكال مختلفة؛ فهي أزمة قديمة حديثة متجددة.

يؤكد هذه الأزمة وجود فرضية: أن مُنْحَى التراجع الحضاريّ للأمة الإسلامية بدأ في الانحدار نتيجة لتراجع المستوى السياسيّ؛ لذلك أفضت هذه الأزمة إلى صراع دينيٍّ، تبعه تراجع على أغلب المستويات؛ فقد كان الخلاف السياسيّ في القرن الأول الهجري تحديداً مؤجّجاً لخلاف ديني أفضى إلى تشرذم الأمة إلى عقائد وُفرق؛ مثل: أهل السُنّة بأطيافهم، والشيعية بفرقهم، والخوارج بجماعاتهم، وغيرهم من الفرق، وهذه حقيقةٌ من شأنها أن تفرض على الباحث إعادة قراءة التاريخ السياسي للإسلاميين، ومسيرة تجارب الحكم لديهم، قراءةً علميّة تحليليّة؛ للوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا التراجع والانحيار الحضاري؛ بدلاً من أن يتطور الفكر السياسي الإسلامي ويخطو للأمام؛ فيطور من تجربته في الممارسة السياسية بالاستضاءة بهُدَي تجربة الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده، إذا به ينتكس؛ مؤسساً لأنظمة جبريّة وراثيّة، كانت هذه الأنظمة أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ما وصل إليه المسلمون من تخلف على كافة الأصعدة، وهي الإشكالية التي تبدّت تجلياتها على الواقع السياسي الإسلامي المعاصر.

من هذا المنطلق يمكن القول: إن واقع الأمة السياسيّ منذ الخلافة الراشدة وإلى اليوم يشير إلى حالة من الغفلة عن تطوير الفقه السياسي الإسلامي، وهذا ما أدى إلى

تراجع الممارسة السياسية، على الرغم من أن القضية السياسية كانت وما زالت محور الحراك والتغيير في حياة المسلمين؛ فأول دم سفك في الإسلام - كما يذهب الشهرستاني - كان بدوافعٍ سياسيّةٍ.

إن النظرة المتأمّلة في واقع الفكر والفقهِ الإسلامي تُنبئُ أن هذا الفكر لم يتطور بالقدر المطلوب؛ فبرغم الزخم الكبير في الدراسات التي أُنتجت في هذا الشأن من حيث الكمّ، إلا أن التأصيل العلمي الفقهي لملامح فكر سياسي إسلامي شامل ظلّ غايةً شبه غائبة أو مهملة، نعم لدينا كتابات كثيرة لكنها تأتي على هامش الحراك السياسي الآني فقط، كما أنها - في أغلبها - كتابات وصفية أنتجت في ظل صراع سياسي وأيديولوجي يعبر عن واقع مأزوم.

وفي هذا السياق يمكن القول: إن التحديّ الأكبر الذي يواجه المهتمين بالشأن الإسلامي في لحظتنا الراهنة، ليس هو التخوف من تداعيات الدعوة لمشروع نهضوي بمعزلٍ عن الدين؛ فذلك أمرٌ لن تقبله المجتمعات الإسلامية حتمًا، لكن الهاجس الحقيقي هو من عدم قدرتهم على إدارة واقعهم بفكر سياسي متقدّم ومنطلق في الوقت ذاته من قيم الإسلام وثوابته، فهل هم على مستوى هذا التحديّ الحضاري؟ وهل يمتلكون رؤية وبرنامجًا سياسيًا يحظى - من الشرعية الدينية والشعبية والكفاءة والعقلانية الدنيوية - بما يمكن أن يُقنع شعوب الأمة بتبنيهِ والسير خلفه؟

من المؤكّد أن هذا الوضع الجديد قد طرح على الواقع الإسلامي أسئلةً وإشكالياتٍ جديدةً لم يسبق طرحها من قبل، وأصبحت الأمة مطالبّةً بتقديم إجابات حاسمة بشأنها؛ نظرًا لمحوريتها في الحراك السياسي والاجتماعي محليًا وإقليميًا بل ودوليًا.

إن أولى خطوات هذا الطريق الطويل والشاق هي العمل على خلق مناخ ومنهج يؤصّلُ لبحث علميٍّ وشرعيٍّ موضوعيٍّ يقوم على احترام الآخر، ومن ثم تقليص مناخ الأزمات التي لا تنتج إلا فكرًا وفقهًا مُضطربًا مرتبكًا؛ يعالج الواقع معالجةً جزئيةً، بدلًا من إنتاج مشاريع وبرامجٍ إيجابية قابلة للنقاش والحوار، لتمثّل انطلاقة نحو الاتفاق على أجندةٍ وقائمةٍ من المفردات الفكرية والفقهيّة السياسية الجامعة والفاعلة، يتم طرحها في ظل مناخات موضوعية هادئة بعيدًا عن الصراع السياسي، وانتهازية المصالح، وتحالفات الفرص المؤقتة، وانطلاقًا من حتمية الإيمان بالتغيير، تأسيسًا على حقيقة أن الإسلام دينٌ حيويٌّ وتجديدٍ؛ بمقاصده ومبادئه، وقواعده وأحكامه، يستطيع الإسهام في حركة التاريخ الإنساني عامة، ومسيرة المسلمين خاصّةً نحو التطور ومواجهة التحديات، بما يجنبهم كارثة التخلف والانهزام الحضاري.

وبعبارة أخرى: فما تشدّه هذه الدراسة هو الإسهام في الكشف عن معالم خطّ فكريٍّ يملك من الجرأة والمبادرة والإبداع ما يكفي لكسر الجمود، والخروج عن

التقليدية التي وقفت حجر عثرة حالت دون التفكير الخلاق، وطرح منهج وفكر سياسيٍ جديدٍ، ومنبثق في الوقت ذاته من الإسلام، إسلام الوحي بصفائه ونقائه، لا إسلام المذاهب والأنظمة ذي التفسيرات والمصالح البشرية وذي الإرث التاريخي الثقيل، الذي أُسبغت عليه من القداسة ما جعله دينًا موازيًا للإسلام، حال دون قيام عملية اجتهادية من شأنها إنتاج فقه سياسي متطور؛ للخروج من مأزق الانهيار الحضاري الذي تعيشه الأمة في لحظتها الراهنة.

ومن ناحية أخرى: فإن الدراسة تفرض على الباحث - في إطار محاولة فهم طبيعة العلاقة بين الإسلام والسياسة لإنتاج نظرية سياسية إسلامية حية ومتطورة أن ينطلق من موقف علمي صارم، يأخذ على عاتقه تبعاً لإعادة قراءة التاريخ الإسلامي بما يحويه من تجارب سياسية وأنظمة حكم، فمن لا يعي حركة التاريخ، سيقع حتماً ضحية التخبط الإخفاق؛ إذ إن التاريخ سيظل دائماً مصدر خبرة وتجربة عميقين، تلك حقيقة يجب أن نعيها جيداً ونحن بصدد البحث عن المبادئ العامة التي تشكل ملامح تلك النظرية، فهذا التاريخ لا يزال - بزخمه الفكري والسياسي سلبيًا وإيجابيًا - خير معلّم لنا إذا ما أردنا تجاوز الواقع السلبي للأمة.

ستتناول الدراسة تحليل لتطور مسارات الفكر السياسي السنيّ والشيوعيّ وذلك عن طريق رصد مسار وتطور التجربة الإسلامية في الفكر السياسي (الباب الأول)، مع التعرض للتحديات والإشكاليات التي تواجه بناء نظرية سياسية إسلامية (الباب الثاني)، وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

الباب الأول: في رصد مسار وتطور التجربة الإسلامية في الفكر السياسي:

وينقسم هذا الباب إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول مفهوم النظرية السياسية وأهميتها، وأبرز إسهامات العلماء المسلمين لتأطير الفكر السياسي الإسلامي في نظرية سياسية إسلامية شاملة. بينما يركز الفصل الثاني على التحليل التاريخي والفكري والفقهية للحقب السياسية المختلفة منذ بداية التاريخ الإسلامي وحتى اللحظة الراهنة وهي: حقبة الرسول ﷺ، حقبة الخلافة الراشدة، حقبة ما بعد الخلافة الراشدة وحتى سقوط الخلافة العثمانية. ويتناول الفصل الثالث تطوّر الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر، وبالأخص حقبة ما قبل سقوط الخلافة العثمانية، وكذلك حقبة ما بعد السقوط. ويتعرض الفصل الرابع لتطور الفكر السياسي الشيعي الحديث والمعاصر، وأبرز رواد الفقه السياسي الشيعي، وكذلك أبرز الحركات والتنظيمات السياسية الشيعية الحديثة والمعاصرة.

الباب الثاني: تحديات وإشكاليات بناء نظرية سياسية إسلامية:

وينقسم هذا الباب إلى ستة فصول تتناول أبرز التحديات والإشكاليات التي تواجه

بناء نظرية سياسة إسلامية؛ حيث يتناول **الفصل الأول**: تحديات وإشكاليات الاجتهاد في المجال السياسي. و**الفصل الثاني**: تحديات وإشكاليات نظام الحكم في المنظور الإسلامي. و**الفصل الثالث**: تحديات وإشكاليات بناء مفاهيم السيادة والشرعية. و**الفصل الرابع**: إشكاليات مدنية الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر. و**الفصل الخامس**: تحديات وإشكاليات تقنين الحالة الحقوقية في الإسلام. و**الفصل السادس**: تحديات وإشكاليات قضية العنف السياسي في الفكر الإسلامي. وفي نهاية الباب سيخصص مبحث ختامي لتناول تجليات الواقع السياسي الإسلامي المعاصر، وآفاق المستقبل.